محضر الجلسة 409

التاريخ: الثلاثاء 19 رمضان 1425 (2004/11/02)
الرئاسة: السيد الصوالحي بوزكري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق صباحا.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

السيد المستشار الصوالحي بوزكري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة العمومية طبقا للدستور الفصل 56، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمساءلة الحكومة. في البداية، وقبل أن نشرع في جدول الأعمال الذي تتوفرون عليه، أعطي الكلمة إلى السيد أمين المجلس لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وردت على المجلس. الكلمة للسيد الأمين.

السيد علي سالم الشكاف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء 26 أكتوبر المنصرم إلى غاية يومه الثلاثاء 2 نونبر الجاري.

- عدد الأسئلة الشفهية 28 سؤالا.
- عدد الأسئلة الكتابية 5 أسئلة.
- عدد الأسئلة التي تم تحويلها سؤال واحد.

كما ورد على مكتب المجلس مقترح قانون لتعديل المادتين 292 و304 من قانون رقم 99-17 يتعلق بمدونة التأمينات، تقدم به بعض السادة المستشارين أعضاء الفريق الديمقراطي. كما توصلت رئاسة المجلس باستقالة المستشار السيد أحمد نصر الدين الدبلالي من فريق التحالف الاشتراكي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

حضرات السادة، هناك طلب إحاطة ورد من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية. السيد رئيس الفريق لكم الكلمة.

السيد المستشار إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

هذه الإحاطة التي ارتأى فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية عرضها على المجلس الموقر هي كالتالي:

الكل يعلم أن الأقاليم الجنوبية الشرقية عاشت فترة من الجفاف الحاد، وذلك لمدة سنوات متوالية ومن بين هذه الأقاليم إقليم الراشيدية الذي عرف جفافا حادا كاد أن يذهب على الأخضر واليابس، وكاد يذهب على واحات النخيل التي تتميز بجودة ثمورها التي هي خاصية لهذا الأقاليم لولا الإلتفاتة الملكية التي تفضل صاحب الجلالة وأعطى أوامره للحكومة التي خصصت غلافا هاما خصص للتخفيف من آثار الجفاف، والكل في ساكنة هذا الإقليم يسجل افتخار لجلالة الملك هذه الإلتفاتة، بما في ذلك من دلالات تضامنية ورمزية وعملية.

وبالفعل نفذت الحكومة وعلى رأسها السيد الوزير الأول والسيد وزير الفلاحة مشكورا التعليمات المولوية السامية بإتقان وبسرعة، مما انعكس إيجابا على هذه المنطقة وخلق العديد من فرص الشغل، حيث بنيت السواقي والمنشآت الفنية وحقق البرنامج نجاحا في هذا الشطر الأول فاقت التوقعات. وبهذه المناسبة أجد الفرصة سانحة لأنوه بالسلطات الإقليمية السالفة والحالية، لما بذلته من جهود في تنمية الإقليم،

إلا أنه بعد نهاية الشطر الأول توقف البرنامج وليس هناك ما يفيد انطلاق الشطر الثاني، مما جعل ساكنة الإقليم تنتظر بإلحاح انطلاق الشطر الثاني من هذا البرنامج لمحاربة الجفاف والذي يمكن المنطقة من إتمام المشاريع التي أنجزت في الشطر الأول ويعطيها دفعة تنموية أخرى.

لهذا نتساءل ونطالب كما يطالب معنا سكان تافيلالت بإلحاح الحكومة بالإسراع لانطلاق الشطر الثاني لهذا الإقليم، لأن هذا الإقليم في حاجة ماسة إليه، والكل يتطلع إليه، وخاصة ونحن على أبواب موسم فلاحي جديد، نتمنى أن يكون جيدا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السادة، نشرع في معالجة الأسئلة، هناك الجزء الأول يتكون من الأسئلة الآنية وعددها 12 سؤالا شفويا، موزعة كما يلي:

- وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري: 4
- وزارة الصحة: 3
- وزارة التشغيل والتكوين المهني سؤال واحد.

وبعد ذلك سنتطرق إلى الجزء الثاني من الجدول الذي فيه الأسئلة العادية. إذن الجزء الأول الأسئلة الآنية.

أول سؤال آني نستهل به جدول الأعمال موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول تسويق البذور للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي، الميلودي عفوت، محمد السلامي، محمد هلال، عبد السلام الودي، محمد اطريبش، عبد القادر البريكي، محمد العقاوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال. نقطة نظام... اسمح لي السيد المستشار، تفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، نقطة النظام اللي عندي هي فيما يخص جدول أعمال الجلسة، نفاجأ أن فريقنا بعث بسؤالين اللي هي حصته المخصصة لكل جلسة الأسئلة الشفوية، إلا أننا نفاجأ بأنه يا الله تبرمج لنا سؤال واحد، الوقت فاش استفسرنا قبل أن ندخل إلى الجلسة قيل لنا أن المكتب قرر أنه يكون سؤال شفوي واحد لكل فريق، إلا أن ممثل فريقنا لم يكن له علم بهذا ولم يكن أي اجتماع لندوة الرؤساء طرح فيها هذا المشكل، فلهذا نسائلكم السيد الرئيس بصفتكم ممثل المكتب أن تجيبونا على هذا التغيير الذي طرأ على هذه الجلسة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما أعلم أن العمل بسؤال واحد قد وقع العمل به منذ الأسبوع الماضي، هذا فيما أعلم. ثانيا قد سبق استشارة ندوة الرؤساء في هذا المجال وتقرر الاكتفاء بسؤال واحد نظرا لإكراهات زمنية خلال هذا الشهر المبارك.

إذن، هذا الجواب الذي يمكن لي أن أعطيه لك، نرجع لجدول الأعمال وأعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين... باقي ما أعطيتك الكلمة السيد الرئيس.. تفضل.

السيد المستشار أحمد بنا:

السيد الرئيس،

حنا ما يمكن لن شاي نقول واحد القضية اللي هي ما سبق شاي أن ناقشناها في ندوة الرؤساء، لأنه أنا آش كنذير، أنا رئيس فريق، وندوة الرؤساء كنحضر لها وتقول لي أنها نوقشت في ندوة الرؤساء، لم نناقش هذا بتاتا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

على أي لهذا الموضوع بقية السيد الرئيس، لاستيضاح هذه الأفكار التي جئت بها، إذن الذي هو وارد الآن هو سؤال لكل فريق. السؤال المتعلق بتسويق البذور الكلمة للمستشار المحترم السيد اطريبش.

السيد المستشار محمد اطريبش:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

سؤالنا يتمحور حول تسويق البذور. لا يخفى عليكم الدور الذي تلعبه البذور المختارة في تحسين المنتوج الفلاحي وبالتالي الرفع من المردودية، وبما أننا مقبلون على موسم فلاحي جديد 2004-2005، أود السيد الوزير أن أسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتكم لإعداد وتسويق البذور المختارة. السيد الرئيس شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

فبطبيعة الحال في كل موسم فلاحي إلا الحكومة تتخذ عدة تدابير لنجاح الموسم، موسم الحرث وموسم الفلاحي بطبيعة الحال ومن بين هذه الإجراءات توجد إجراءات جد مهمة خاصة بتزويد الفلاحين بالبذور المختارة وبأثمنة معقولة وهذه السنة لم تخرج عن المعتاد. لقد تحققت الوزارة من وفرة هذه البذور، بحيث

أن هناك الآن متوفر 700.000 قنطار، موزعة كالتالي:

136.000 قنطار من القمح الصلب.

480.000 من القمح الطري.

34.000 من الشعير

مع العلم أن المبيعات للسنوات الأخيرة تكون دائما أقل من 600.000 قنطار. إضافة إلى هذا هناك بالطبع مخزون احتياطي حتى لا يقع في السنوات المقبلة أو حتى في هذه السنة مشكل، وبالطبع كذلك من الإجراءات التي تتخذ من ناحية البذور وهو تكثير نقط البيع، وكما هي العادة كذلك وضعت الوزارة رهن إشارة بائعي البذور كل النقط الموجودة في مراكز الأشغال وفي مراكز جهوية، بحيث أن مثلا بالنسبة لشركة صوناكوص هناك 372 نقطة بيع إضافة إلى 15.000 الموجودة. ومن الإجراءات المهمة لهذه السنة هو الرفع من المنحة التي تخصص أو التخفيض الذي تتحمله الدولة، بحيث أنه تضاعف وهذه السنة ستتحمل الدولة ما بين 80 و100 درهم لكل قنطار من هذه البذور، مما يجعل ثمن القنطار من البذور المختارة في متناول الفلاحين، وأعتقد أن هناك إقبال حسب المعلومات الأولى التي نتوصل بها على هذه الإجراءات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، تعقيب السيد رئيس الفريق.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الوزير. السيد الوزير، نحن نسجل بكل ارتياح جوابكم الذي قلتم على أن الوزارة لم تخرج عن المعتاد، وأنه حاجيات المغرب700.000 قنطار، العام الأول أخذنا 600.000 وكاين مخزون احتياطي كنا بغينا نعرف رقمه، نحن نسجل بكل افتخار أن الحكومة والسيد الوزير الأول مشكور على هذا الدعم ديال 80 درهم، الذي جاء، والذي في الحقيقة سيكون ايجابي من الرفع من المردودية.

إلا أنه السيد الوزير الملاحظة التي عندنا هو مع كامل الأسف دائما نطلب بها، واحنا ماشي باش نتطفل وإنما على الأقل ننور القطاع، نحن نطلب دائما أن نشارك لما تكون شي مبادرة من هذا النوع، لأن حنا تمنينا هذا الدعم مزيان، ولكن تمنيناه يجي ماشي يفاجئ الفلاح اليوم، لأنه اشنو غادي يوقع اليوم، اليوم 80 درهم هذا مبلغ مشجع جدا، تعرفون الأمطار التي بقيت العام الأول متأخرة جعلت السنبلة la germination، حاجيات المغرب راها ما بين 2 مليون ومليونين ونصف، لأننا نحرث 5 ملايين من الهكتارات، 700.000 هذه بذور مختارة زائد القطاع الخاص الذي عنده ما بين 200.000 و300.000 هي مليون و100.000 ويبقى القطاع الغير المنظم هو الذي يغطي الحاجيات، هاذ العام الأثمنة مشجعة القطاع الغير المنظم ما غاديش يمشيو لو الفلاحين لأنه خايفين من" la germination" السنبلة ديال الشتاء ديال العام الأول، معنى سيكون إقبال. غير كان من المفروض أن هذه الشركات ديال قطاع الخواص والقطاع العام هي شركة صوناكوس، كنا نعلمهم بهذا الدعم باش على الأقل يأخذوا احتياطاتهم في التسويق.

كذلك – السيد الوزير- نحن تمنينا أن هذا الدعم الذي تكلمتم عليه كنا تمنينا أنكم كذلك أنتم هذا العام قررتم باش غادي تفتحوا الباب يدخلوا الأبقار من الخارج، وعارفين الأرقام التي ستدخل، إذن كيخص الكلأ، الأعلاف ما تدعمتش، الخرطال كيعمل اليوم 5 دراهم للكيلو، غير مدعم، تمنينا أنه يدعم لأن حتى هذا راه يهم الفلاح، وداخل في هذا الإطار ديال هذه التشجيعات.

كذلك – السيد الوزير-تمنينا كذلك أن تكلمتم على نقط البيع وعلى هذا الدعم، تمنينا أن ذوك التعاونيات وخصوصا أونسيب تسوق 12 مليون قنطار السيد الوزير. وفي الوقت اللي سوقت عرفتم شحال ديال الشكايات جاوكم، الطريقة كيفاش تسوق التعاونيات، الفلاحين تيمشيو يقبض الصف وكيبقاو 3 أيام و4 أيام ومن بعد كيرفضوا لهم سلعتهم، والمضاربين اللي كيشريوها وكيدخلوها، بمعنى السوق ما تعدى شاي 170 درهم، أن الثمن المرجعي لم يصل له أي أحد لعدة أسباب، مزيان 12 مليون قنطار الربح راه في المشرى، اليوم ما بين 2 دراهم و170 هي ديك 80 درهم، 12 مليون قنطار تشرات ب170 درهم، ومليون و700.000 قنطار سنعطي فيها 80 درهم، راه ما درنا حتى شي حاجة اللي زدناها للفلاح، راه ماشي أعطيناه شي حاجة اللي غادي يمكن لنا نقول اليوم تشجع بها،هي مبادرة طيبة.

كذلك بغيت نوضع عليكم واحد السؤال السيد الوزير المكثرين الذين هم العمود الأساسي في هذه القضية هذه، هل أعطي لهم شي دعم، لم يعط لهم، ج 3،وج 4 ماشي تشرى ب475 فرنك، إذن هؤلاء الناس اللي لم يعطى لهم الدعم، أشكون اللي وجدنا هذه 700.000

قنطار، هم المكثرين إذا ما شجعناهمش كيف شجعنا الفلاحين ومشكورين على هاذيك مبادرة تشجيع الفلاح، إذا لم نشجع هؤلاء المكثرين كيفاش يمكن لهم في السنة المقبلة عاود ثاني يهيئونا، غادي يقول لك حتى أنا نمشي نولي فلاح، لأنه ذاك الدعم جاء بالنسبة لهذه السنة والسنة الفارطة، جاء على سنتين. إذن حتى هو من المفروض 160 درهم ماشي ساهلة للقنطار ديال هذه السنة وديال ذيك السنة.

إذن هذا المكثر إذا لم نشجعه وأعطيناه حتى هو إمكانيات باش يتشجع باش يدير لنا بذور، العام الجاي إذا لم نعطه منحة، العام جاي راه ما يعطيناشاي الزريعة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. السيد الوزير في إطار رد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

بطبيعة الحال طرح علي سؤال في البذور وأعطيت جوابا عن البذور، لكن بما أن التعقيب ذهب إلى أبعد من البذور، سأذهب إلى أبعد من البذور وأقول أولا ليس 12 مليون قنطار التي سوقت بل 15 مليون ديال القناطر وبالثمن المرجعي باستثناء بعض الحالات التي يعرفها السيد المستشار اللي في الغرب وفي تاونات اللي تسوق ما بين 170-180 حتى إلى 220، وهذا الشي الفلاحين كلهم يعرفونه، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية أن لما نتكلم عن الدعم ديال 80 و100 درهم ماشي معنى أن تنقصو من ثمن المكثر أو ديال اللي كيعمل البذور، معنى أن ثمن البيع هو واحد ونصف للقنطار ثمن القنطار العادي أي 460 أو 480 درهم هي ثمن الكلفة اللي الدولة تأخذ منها 80 و100 قنطار على عاتقها والفلاح فعلا في هذه المرحلة الأولى هو اللي محتاجها.

ثانيا بالفعل كنا نتمنى أن نصل إلى 2 مليون ديال القناطر و3 مليون ديال القناطر ديال البذور المدعمة، لكن الواقع على مدة هذه السنوات كلها 10 وهي أن لا نتعدى 7أو10 حتى 13 في المائة ديال الناس الذين يشترون الزريعة، وهذا الدعم كله باش نشجع ونزيد، وإذا كانت الحاجة لأكثر من هذه 700.000 والاحتياطي ديالنا مستعدين كذلك ولو نجيبوها من القمر باش نعطيو هاذ الشي هذا. إذن هذا الدعم هذا ما خصناشاي نكونو كنصغرو به فهو معمول للفلاحة لتشجيع الفلاح، لتشجيع الإنتاج، ونحن مستعدين في هذا الباب هذا أننا نزيدو أكثر ما هو ممكن.

أما الجوانب الأخرى والمتمنيات الأخرى هذه متمنياتنا كلنا وهو أن يدخل البقر بثمن رخيص، وهو أنه يطيح اللحم، وهو أن تكون واحد الميزانية اللي تخلص الدولة كل شي على الفلاح، ولكن هذه متمنيات والواقع راه شيء آخر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الأسئلة الموالية يتمحور موضوعها حول آفة الجراد، وهناك ثلاث أسئلة تتعلق بهذا الموضوع، فنظرا لوحدة الموضوع سنعطي الكلمة لأصحابها اتباعا ونعطي فيما بعد الكلمة للسيد الوزير للرد عليها دفعة واحدة. السؤال الأول يدور موضوعه حول التدابير المزمع اتخاذها لمواجهة الجراد في حالة العود للمستشارين المحترمين السادة: العربي سديد وإسماعيل قيوح. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نتساءل، السيد الوزير، لقد غطت أسراب الجراد طيلة الأسابيع الماضية سماء الأقاليم الجنوبية والشرقية، وخاصة منطقة سوس وبشكل لم تشهده المنطقة منذ حوالي 20 عام، حيث أتى على مساحات شاسعة فيها. وقد خلفت أسراب الجراد هذه خسائر وأضرار جسيمة للفلاحين في المنطقة، وخاصة منتجي الخضر والفواكه، حيث تسبب في إتلاف العديد من المحاصيل والأشجار، إذ يعتبر الفلاحون أن تسرب الجراد إلى هذه المنطقة في هذا الوقت بالذات ينبئ بكارثة سيدفعون ثمنها، فهم يندهشون من الكيفية التي وصل بها الجراد القادم من البلدان المجاورة إلى المنطقة، وكيف تم التصدي له قبل أن يصل إلى مزارعهم.

السيد الوزير المحترم،

لاشك أن الحكومة تعلم جيدا أن منطقة سوس تعتبر من الجهات التي تتميز بثروة فلاحية هامة، فهي بالإضافة إلى أنها تزود السوق الداخلي بأهم المواد الفلاحية الأساسية، وتساهم أيضا بحوالي 50% من

الصادرات، خاصة فيما يتعلق بالحوامض و60% في البواكر.

بناء عليه نستفسركم السيد الوزير عن الأسباب التي جعلت أسراب الجراد تصل بأحجام كبيرة إلى هذه المنطقة الحساسة، وبالتالي أسباب فشل عملية المكافحة التي قام بها مركز مكافحة الجراد، والتي يبدو أنها لم تتم بالشكل المطلوب. ولطمأنة فلاحي المنطقة والرأي العام بصفة عامة نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير التي تودون القيام بها للحيلولة دون وصول هذه الآفة مرة أخرى إلى المناطق الفلاحية بالمملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، حول أسراب الجراد الجوال التي تجتاح بعض مناطق المملكة للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، عبد الله الغوثي، محمد طلحة، أحمد القلوبي. السيد رئيس الفريق المعطي بنقدور.

السيد المستشار المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال اليد الرئيس هذا السؤال يتكرر بالتناوب بين الغرفتين، لأهميته ولكثرة التخوفات التي تنتاب المغاربة جميعا، خاصة، السيد الرئيس، وأنه عندما نتصفح القانون المالي نجد على أنه يرتكز على عنصر مهم هو الفلاحة، والكل يعلم إن كانت سنة ممطرة وسنة فلاحية ممتازة تكون ميزانيتنا بخير. وإذا كان لا قدر الله العكس، يكون العكس، والآن ليس التخوف من آثار الجفاف، التخوف الآن من آفة الجراد.

الجراد هي آفة خطيرة تأتي على الأخضر واليابس، عندما تحل بمنطقة تأتي على كل شيء، ونعلم جميعا أن كثيرا من الأقاليم المغربية في جنوب المغرب اجتاحها الجراد وتخوفات الفلاحين تزداد يوما عن يوم والآن نحن نتكلم عن المجهودات التي تبذلها الدولة فيما يتعلق بالدعم بالنسبة للبذور وأملنا كذلك فيما يتعلق بالنسبة للأسمدة والأدوية، ولكن إذا كانت هذه الآفة فستأتي على الأخضر واليابس، وتكون هذه المجهودات كلها تذهب سدى.

لذلك السيد الوزير من أجل هذه التخوفات وضعنا هذا السؤال لنطمئن أنفسنا نحن هنا ويطمئن الفلاحون والمغاربة عامة، فالمجهودات التي تبذلها الدولة ولازالت تبذلها لمواجهة هذه الآفة التي اتخذت بعدا عالميا مهمة، إلا أن تفاقم الوضع يجعلنا نتساءل هل من تعاون بين المغرب ودول شمال إفريقيا لمكافحة هذه الظاهرة؟ وهل هناك تنسيق تقني بينهم لحماية المحاصيل الزراعية ومواجهة هاته الأسراب خصوصا وأن هذه الآفة تهدد المنطقة بكاملها؟. هذا هو السؤال الذي نطمح إجابة شافية عليه. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق. حول مساعدة الفلاحين المتضررين من آفة الجراد للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهيلع، محمد الزعيم، عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، حسن واهروش، محمد الرايس.. السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

صحيح على أن آفة الجراد من الآفات المضرة والتي تأتي بالأخضر واليابس وهي من الآفات الطبيعية المدرجة ضمن سجل الآفات الطبيعية التي تعالجها حكومة المغرب بحكم أن المغرب يعتمد بدرجة أولى على تطوير فلاحته وجعلها المورد الأساسي للاقتصاد، وفي نفس الوقت يهتم بدعم إشكالية العالم الفلاحي ومحاولة تأطير أساليب الإنتاج وتنويعه.

ومن هنا اكتسب المغرب اهتمامه بهذه المسألة تجربة رائدة، بحيث أصبح مرجعا يقدم خبرته ويلتجأ إليه لدى دول الجوار بالساحل، إلا أن المدهش – السيد الوزير- هو أنه بقدر ما نحن نعطي لهذا الموضوع وكونا مركزا من أكبر مراكز في شمال إفريقيا لمواجهة آفة الجراد الزاحف لم نستطع أن نقي أو نحمي أنفسنا من هجومات هذا الجراد، فلم أكن أتحدث في هذا الموضوع، لولا أنني قمت بزيارة للمناطق التي زلزلت وأصيبت بهذا الجراد على مستويين: مستوى الآثار الناتجة لدى الفلاح الصغير الذي يمتهن الفلاحة المعيشية، وعلى مستوى الفلاح الكبير الذي يمتهن الفلاحة الإنتاجية لتغذية السوق الداخلية والفلاحة التصديرية، وخرجت بالخلاصة الآتية لما كان المغرب يتتبع خطوات هذه الآفات ويؤطر في شأنها مع إخواننا في الجنوب موريتانيا والسنغال إلا أنه ما هو السبب الداعي إلى عامل المفاجئة لدينا.

يمكن أن أقول لكم – السيد الوزير- في الأقاليم الجنوبية، إقليم كلميم، تزنيت والأطلس الصغير الذي اجتاح الآن في أشجاره من لوز وغيرها، اجتياح الآن، فالناس دخلوا يصليو الجمعة الماضي، فخرجوا هما يعني عاديين، خرجوا نهار الجمعة وجدوا حقولهم وبساتينهم ومزارعهم انتهت في رمشة واحدة، أين كانت وسائل الإخبار أو التحدير؟ ثم بعد هذا تعطيل الحاصل في تسخير الآليات اللوجيستيسكية المتوفرة، أدى الأمر إلى انتعاش هذه الآفات لمدة تزيد عن 48 ساعة دون إغاثة، الحصيلة على مستوى الفلاح الصغير الذي اندمج بشكل أو بآخر..قلت بأن الضرر بالنسبة للفلاح الصغير الذي شمل آلاف المواطنين الفلاحين هو القضاء النهائي على محصوله، وبالتالي فأصبح فاقدا لمعيشته على الأقل لمدة 6 أشهر ونحن في انطلاق الموسم. السؤال، فماذا أعدت الحكومة لإغاثة هؤلاء الفلاحين الصغار الذين أصيبوا بهذه الآفة، مع العلم على أنه وأنا هذا تقديري لو تم الإخبار أو الإنذار المبكر في ذلك اليوم فالناس كلهم يتخذوا الاحتياطات لحماية أنفسهم وتكون الخسارة أقل. أما الآن في بعض المحلات فالخسارة تتعدى 100% على مستوى الكسيبة، على مستوى كل شيء، فلذلك المنتظر، طبعا هناك منتظر أن يكون هناك جفاف سيأتي، والناس عارفين هذه المسألة وأخذوا الاحتياطات، الآن ما هو الدعم الذي يمكن أن تقدمه الحكومة لإغاثة هؤلاء الفلاحين الصغار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير تفضل.. لكم تسع دقائق.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

بالفعل أن اجتياح الجراد ببلادنا ولبلدان المنطقة هو من الكوارث الطبيعية الخطيرة التي تواجهها المنطقة في هذه السنوات، أي السنة الماضية وهذه السنة، وبالفعل لابد هنا من التذكير ببعض المعطيات، نعرف كيف تتسرب هذه الأسراب من الجراد. أولا أن الاجتياح الأخير الذي عرفته بلادنا هو كان في 87-89 وكان قبل منها في 48 على علمي بذلك، وهذه الحالة معروفة أن الجراد متواجد دائما في واحد الحزام اللي ممتد من الهند إلى المحيط الأطلسي باستمرار دائما، بالطبع لما كتكون الطقوس المناخية غير ملائمة تيكون هذا الجراد يعني فردي تيعيش كل بوحدو ما تيخلق مشاكل، لما تتكون الأمطار والخضروات شي حاجة اللي يمكن له يأكلها فيتوالد بكثرة ويتجمع وينطلق كأسراب عندما تجف هذه المنطقة في الساحل ينطلق إلى الشمال وهذا معروف إذن تيجي للشمال في الخريف والربيع وتيعاود يرجع في وقت الأمطار.

غير بغيت نقول بأن بالنسبة للجراد ليس هناك وقاية لحد الآن عالميا ليس هناك ما يمكن أن نقول بأن غادي نسدو به الحدود أو غادي نعالجو واحد الحزام اللي ما غادي شاي يجتازه هذا الجراد، الجراد محاربته لا في الهند ولا عندنا ولا في الساحل ولا في بلدان أخرى لا يمكن أن يعالج إلا عند وصوله.

أكثر من هذا فيما يتعلق بالإنذار الذي هو عملية جد مهمة في المحاربة، لأن الرصد ديال هذا الجراد هو أهم من المعالجة، لا يمكن أن تتم إلا بالعين حتى الرادار أو الأشياء من هذا القبل غير ممكن أنها ترصد هذه الأسراب وهذه السحابات من الجراد، ففي السنة الماضية كان الاجتياح الأول وكان المغرب عالج ما يقرب من 3 ملايين من الهكتارات 2 مليون و832.000 بالضبط منها مليون و153.000 هكتار ديال اليرقات، أي أنه عالج لوحده تقريبا نصف المساحة التي عولجت في جميع المنطقة بما فيها الساحل وشمال غرب إفريقيا.شمال إفريقيا بالعموم، فكلفته هذه العملية 350 مليون درهم، توصل بدعم دولي لا يفوق 40 مليون درهم.

ثانيا أنه كان بألفعل يتحضر ويتهيأ للاجتياح الثاني ديال هذه السنة، لأن معروف لما شفنا ما وقع في بلدان الساحل أي اجتياح 5 مليون ديال الهكتارات ما بين موريتانيا، السنغال، مالي، النيجر، الكابفير، وتعالجت منها 500.000 بكذلك مساعدة من عدد من الدول بما فيها المغرب الذي بعث بطائرات وبعث بفرق، لأن كان على علم أن لو كان تمكن من التغلب على هذه الآفات في هذه المناطق ستخف الجحافل التي ستصل إلى المغرب، مع الأسف إمكانيات هذه الدول وبطء التعاون الدولي مع هذه الدول جعل أن ما كان شاي يمكن يتعالج أكثر من 500.000.

فبالطبع كنا عارفين كما أنذر بذلك عدد من الأخصائيين أن الاجتياح سيكون أقوى من السنة الماضية، وتهيأنا للتصدي ومعالجة ما بين 3 مليون ونصف و4 مليون وليس هناك فشل بتاتا لفرق المعالجة ولا لمركز آيت ملول الذي يتوفر الآن على ما يقرب من مليون و800.000 لتر من المبيدات وهناك

مليون200.000 في طريق التسليم إلى المغرب، وهناك كذلك التحضير لاقتناء مبيدات أخرى. هناك تسخير اليوم لأكثر من 25 طائرة التي نعالج بها، وهناك كذلك تحضير للتوصل ب 18 طائرة أخرى مكرية لنصل إلى طاقم 50 طائرة، موجودة 380 سيارة من جميع الأنواع للتدخل، 150 سيارة ذات الدفع الرباعي منها 60 مجهزة بآلات الرش، وهناك آلات الرش كذلك اليدوية، إضافة إلى كل ما يحتاجه العاملون من مواد علاجية، من ألبسة وقائية في هذا الميدان.

إذن أقول هناك تهييء إلا أنه بالطبع أن هناك اجتياح للجراد، سأعطي غير رقمين، في السنة الماضية، الاجتياح ديال السنة الماضية في التاريخ اللي تتكلمو فيه اليوم 3 نوفمبر.. 2 نوفمبر مازال ما بديناش المعالجة، بدأت المعالجة نهار 8 نوفمبر بالذات، اليوم، البارح وصلنا المعالجة ديال 460.000 هكتار أي ما عالجناه إلى غاية شهر مارس من السنة الماضية، هذا الاجتياح مبكر واجتياح يأتي مع الأسف عن طريق البحر نظرا للطقس، لأن هذا الاجتياح ديال الجراد فيه عدة عوامل تتحرك، تيجي على طريق البحر، هذا اللي جعل أنه مس مناطق ديال تارودانت ديال تيزنيت، ديال كلميم، والمعالجة راها موجودة، اليوم الأرقام التي هي موجودة وهو أن تارودانت معالج فيها ما يفوق 160.000 هكتار،100.000 أو 95000 هكتار في كلميم، و60.000 في تزنيت، والمعالجة دائما سارية، اليوم ما وصلناش لمرحلة تقييم الخسائر، اليوم الأولوية هو التصدي لزحف الجراد وهو إبعاد الجراد عن المناطق المنتجة، ستأتي فترة تقييم الخسائر وبطبيعة الحال رغم أن في الكوارث الطبيعية ليس هناك ميكانيزمات دائمة للتعويض، إلا أن الدولة كما الحال في الجفاف، كما الحال في الفيضانات، الدولة ستكون إلى جانب الفلاحين الأكثر تضررا. و شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيبات، السيد المستشار المحترم تفضل في إطار دقيقتين.

السيد المستشار:

الوزارة قامت بمجهود كبير وعالجت عدد من الهكتارات تقدر ب 3 ملايين، ومؤخرا في الأسبوع الماضي عالجت حوالي 300.000 هكتار، ولكن نعتقد – معالي الوزير- أن هذا الجراد لحد الساعة باقي مازال في المنطقة، نعتقد أنه واش كاين خلل تقريبا واش في المبيد أو في فعاليته أو نوعيته يعني أنه الأسراب اللي كاينة باقي مازال كيدور في المناطق، كاين مسألة أخرى أنه تروج بعض الأخبار أنه كاين جحافل كبيرة اللي هي كاينة في الصحراء الآن، واللي من المنتظر أنها تهجم على المناطق في الأسابيع المقبلة في الأيام القادمة، لا قدر الله.

كاين واحد العملية التي قمتم بها- السيد الوزير- ومشكورين عليها أنه شاركتم معكم بعض الفلاحين في المعالجة وأعطت نتيجة، ولو أنها كانت بمسائل ضعيفة، يعني لا تتعدى 3500 لتر من المبيدات وأعطت نتيجة مهمة، واللي كنقول السيد الوزير واش ما يمكنش هذه المسألة أنه تكبر منها وتشاركوا أكبر عدد من الفلاحين وتزويدهم بالأدوية، لأن المسألة اللي تنقول حتى هو نتساءل عليها أنه واش بما أن واحد عدد من الفلاحين تضرروا وكان المسائل كما جاء في تدخل زميلي أن بعض الفلاحين اللي مشى محصوله 100%، واش الحكومة خممت في هذا المواطنين وهؤلاء الفلاحين، واش خصصت شي تعويض بالنسبة لهؤلاء الفلاحين، باش تعاونهم باش عاود ثاني يستأنفوا عملهم، الذي نطلبه أنه كاين مسألة العمال اللي ما ننساوش المجهود الذي يقومون به والمستخدمين اللي يقوموا بهذه الحرب، نسميوها حرب في هذا الآفة.. الذي نتوخاه منكم أنه تكون لهم شي تعويضات التي هي في مستوى العمل الذي يقومون به ويستخلصوها في أقرب وقت باش يستفيدوا منها، وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد رئيس الفريق في إطار تعقيب.

السيد المستشار المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس. بطبيعة الحال نشكر السيد الوزير عن العرض القيم ومن خلاله ما اختتم به السيد الوزير أن الحكومة تقف بجانب الفلاح، فالفلاح هو دائما يحتاج إلى مساعدة لأنه عنصر منتج وعنصر مثبت للقيم وللأصالة، فلابد من أن نقدم له ما يحتاجه من دعم، فبعلمي أن بعض المناطق وبعض الفلاحين تضرروا وحتى الماشية تضررت كثيرا، فلابد من أن نفكر اليوم في تقديم دعم من شعير مدعم ومن أعلاف للتغلب على الماشية أولا.. على حاجيات الماشية.

ثانيا، سؤال آخر من حيث البيئة هاته الأدوية بطبيعة الحال التي نقوم.. المبيدات ألا يمكن أن تؤثر في حياة البشر، فنريد طمأنة من السيد الوزير أن هناك بعض المبيدات التي لها مفعول محاربة هذه الحشرات ولا

تؤثر في البشر خاصة نحن معنا السيد وزير الصحة وأعلن لاشك أنه أسئلة كثيرة في هذا المجال للمحافظة على البيئة، نحن نسعى دائما إلى تطوير المدخلات لا من الأسمدة ولا من الأدوية التي نستعملها في المبيدات..في الطفيليات، فلاشك أن هذا المبيد هو أكثر تأثيرا، فما مدى تأثيره على جسم الإنسان البشري، شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السيد.. آه، استنفدت المدة السيد المستشار المحترم، التعقيب الوقت كله استنفذته.. دقيقة، تفضل.

السيد المستشار عبداللطيف أوعمو:

هو السيد الوزير نشكرك على المعلومات التي أنتم أعطيتموها لنا ولكن نحن لا نشك في أن هناك.. أنا قلت بأن الدولة برهنت على مجهود جبار وعلى المستوى إعداد كل ما يمكن، بل أنها تقدم الخبرات في هذا الموضوع، ولكن الذي كنت أنتظر هو أن نسمع رقما أو بيانا عن حصيلة الخسائر ولو تقريبية إلى حد الآن، هذا شيء لم نسمعه وأن هناك أنا قلت تقصير في الإنذار، جبتم بأن ماشي تقصير صعوبة الإنذار المبكر، وهذا ممكن نسجله، لكن لابد أمام خسائر مهولة أن نصارح،عبر البرلمان، أن نصارح الضحايا ونقول لهم بشكل واضح على أنه في الميزانية الآن نهيئ ميزانية لدعم كفاح الجراد وهذا في صالح البلاد ولصالح الفلاحين، ولكن على مستوى الخسارة الكارثية التي حصلت لفئات عريضة من الفلاحين في الجنوب لابد أن أقول لهم سنعوضكم بشكل أو بآخر حتى يطمئنوا. أما أن نقول بأن سنفكر حسب أهمية الضرر والخسائر وبعد ذلك سنفكر في كيفية التعويض، هذا أظنه ليس جوابا شافيا، الناس تنتظر ماذا سيكون مصيرها، وأنا أقول بأنه ممكن لماذا لا نفكر في صندوق خاص لدعم ضحايا الجراد، مادام أن هذه الآفة تتردد علينا بكثرة، ومادام أننا نعمل من أجل تقوية دعم موقعنا الفلاحي، وبالخصوص على مستوى الفلاحة القروية التي بواسطتها سنغير وسندمج بالفعل إصلاح العالم القروي، كان لابد أن نبدأ في التفكير ونعمق التفكير في إمكانية إيجاد حل لمعالجة هيكلية للموضوع حتى نبقى ندور كل مرة لما يأتي الجفاف ونحاول أن نتشفى على الفلاحين، لابد أن تكون مساواة..تكون المواساة عملية وفعلية وبكل وضوح. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير الرد على التعقيب، تفضلوا، ست دقائق.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

السيد الرئيس، بكل صراحة وشفافية لأن مع هذه العملية لا يجب أن يكون هناك غموض، وفي نفس الشفافية والوضوح أقول أن ما خصناشاي كذلك نهول، بالطبع أن الجراد إذا نزل على الدرة كاين ضرر، إذا نزل على الفصة كاين ضرر، إذا نزل على الزيتون تياكل، إذا نزل على بعض الأشجار تياكل أوراقها، قلت بأن اليوم ما احناشي في المرحلة.. الأولوية اليوم الساعة اللي تنتكلم معكم فيها كاين 35.000 هكتار مازالت تعالج في تارودانت، 20.000 في الداخلة وننتظر جحافل أخرى، لما تحدث على 5 مليون ديال الهكتارات في الساحل، ماشي معنى إذا عالجنا 500.000 في المغرب راه انتهى الأمر، راه مازال جحافل ستأتي وأقولها صراحة ما زال ما وصلنا للصندوق، التضامن راه موجود، التضامن الوطني هو الذي جعل أن الآن الحكومة صرفت ما بين السنة الماضية وهذه السنة ما يقرب مليار من الدرهم، وإذا كان ضروري أن نمشي أبعد سنذهب أبعد، لكن لسنا مازال ما وصلناش لهذه المرحلة ديال الضياع وديال كذا، شفنا الجرائد كلها وعندنا الأرقام، أشنو واقع مثلا في الليمون، ما واقع في الليمون كاين بعض الحالات ديال بعض الأوراق ديال الأشجار الصغيرة، أما يعني المنتوج وهذا راه كتشوفوه في التصريح ديال الحرفيين بأنفسهم.

ولهذا ما خصناش نخبعو وما خصناش نهولو كذلك، أما في قضية المبيدات، فبالفعل نستعمل المبيدات الأقل ضرر التي لا يبقى مفعولها أكثر من 72 ساعة باش ما يمشي الضرر ديال المنتوج ديالنا.

التوزيع على بعض الفلاحين، نوزع على بعض الفلاحين وزعنا عليهم بعض الكميات ديال الدواء أقل ضررا، ولكن لا يمكن لنا أن نعممه لأن المعالجة كما قلت لكم ما هياش غير معالجة نأخذ الدواء ونعالجه كذلك عندها خصوصيتها وعندها مخاطرها، عندما تحدثت عن الأخصائيين ديالنا 2001 الذين يعالجون واللي أكبر يعني مصروف في العملية ديالهم هما الألبسة والأدوية والمراقبة11.000 فيزيت ميديكال اللي كتعمل، لايمكن لنا أن نخاطر بالفلاحة ونعطيو غير الأدوية، نوزعها غير هكذاك لأن ما غادي تكون

عندها فائدة، ولكن بطبيعة الحال التعاون مع الفلاحين سيبقى مستمر دائما، لأن نعتبر أنهم أساس هذه العملية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. باسمكم وباسم المجلس نشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية على مساهمته في هذه الجلسة. ننتقل الآن إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، هناك نظرا لوحدة الموضوع ثلاث أسئلة، السؤال الأول حول انتشار داء مميت بمنطقة زرهون للمستشارين المحترمين السادة: محمد فاضيلي، بلحاج الدرمومي، حسن قيشوحي، عمر أدخيل، عمر مكدر، بوسلهام بيتة. الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال، السي عمر أدخيل.

السيد المستشار عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

ابتليت قرية ميساوى بناحية زرهون بداء فتاك تسبب في هلاك 14 شخصا وهو ما جعل جوا من الهلع والخوف يسود المنطقة، حيث يخشى السكان من استمرار الوفيات في صفوف المصابين، خصوصا وأن المصالح الطبية التي تتفقد المنطقة اكتفت بمعاينة العشرات من المصابين بالعين المجردة في عين المكان ولم تقم بتشخيص إلا جزء من الحالات من دون أن تكون هناك حملة للوقاية أو على الأقل فحص لجميع حالات الإصابة في المنطقة، زيادة على أن الإمكانيات الطبية المتواجدة حاليا بالمنطقة غير كافية لتطويق المرض والحد من انتشار العدوى، خاصة في ظل الخصاص المهول في الأطر الطبية المتمركزة بقرية ميساوى وكذا النقص المهول في الأدوية والمعدات اللازمة للتشخيص والفحص، فضلا عن ضعف الوسائل والإسعاف، حيث تم توفير سيارة إسعاف واحدة لنقل المرضى، كما أن النتائج النهائية للتأكد من الأسباب الحقيقية والعلمية للمرض لا تزال مجهولة، وهذا ما يدفعنا، السيد الوزير، لنسائلكم:

1- ما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة من أجل تطويق انتشار المرض في أقرب وقت ممكن؟

2- ما هي الوسائل التي ستستخدمونها لتفادي حدوث حالات أخرى من الوفيات أو الإصابة وذلك قبل حلول موسم الأمطار خشية أن تسبب المياه الإضافية في اتساع نقط المرض وظهور أعراض مرضية أخرى لها علاقة بالأوبئة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، حول انتشار وباء فتاك في صفوف ساكنة بلدة موساوى للسادة المستشارين المحترمين: الهوير العلمي خليل، محمد الأشكر، عمر الإدريسي، أحمد الزايدي، محمد العشاب، محمد المرس، محمد ادعيدعة، مصطفى اشطاطبي، عمر اجمايلي، عبد المالك أفرياط، محمد بورمان، أحمد أخميس. الكلمة للمستشار المحترم ادعيدعة.

السيد المستشار محمد ادعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد وزير الصحة العمومية المحترم،

سجل في الأسابيع الأخيرة انتشار وباء فتاك في صفوف ساكنة بلدة موساوى بمنطقة زرهون ولم تعرف لحد الآن الأسباب الحقيقية لهذا الوباء المسمى "ليبتو سبيزوس" رغم القول بأن السبب في ذلك هو تكاثر الفئران بسبب تلوث مياه الآبار. وما يؤسف له هو التعامل اللامسؤول الذي نهجته كل من السلطات المحلية والمنتخبون والمسؤولون بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ومندوبو وزارة الصحة مع هذه المأساة الصحية والاجتماعية، فعوض تجنيد طاقم طبي متخصص ومدعم بكل الوسائل، لاحظنا تماطلا وإهمالا لعدد من المصابين وما يؤكد ذلك هو ارتفاع عدد الضحايا يوما عن يوم.

إن حجم الكارثة التي حدثت بالمنطقة يؤكد مرة أخرى ضعف البنيات التحتية وانعدامها في بعض الأحيان وكذا قلة الأطر المتخصصة للتدخل السريع لمثل هذه الحالات، كما يفضح زيف الحكومة في برنامجها الصحة للجميع، ويؤكد تدهور المجال الصحي، خاصة بالعالم القروي، لكل هذا نسائلكم، السيد الوزير، عن:

لماذا توفي أكثر من 15 مواطن بسبب وباء معروف تشخيصه وعلاجه؟ فأين هي سياسة القرب يا ترى؟

1- هل تم فتح تحقيق صحي حول هذا الوباء؟ وما هي نتائجه؟ وكيف هو الوضع الصحي بالمنطقة الآن؟

2- ما هي التدابير الوقائية التي يجب أن تتخذها وزارتكم والحكومة حتى لا يتكرر ما وقع؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السؤال الموالي أتوجه.. وحدة الموضوع السيد الرئيس، وحدة الموضوع إذن حول المرض البكتيري الناتج عن الفأر الرمادي. للمستشارين المحترمين السادة: أحمد بنا، محمد عذاب الزغاري، علال عزيوني، نور الدين بركاع، أحمد التويزي، إدريس الراضي. الكلمة للسيد رئيس الفريق.

السيد المستشار أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين،

من الثابت علميا أن ميكروب leptospirose الذي يصيب الإنسان وتنتج عنه أعراض كثيرة كالحمى الشديدة والاصفرار، النزيف والتقيؤ، وهي حالات خطيرة يمكن أن تؤدي إلى الوفاة وهو ما تأكد في الكارثة الإنسانية التي كانت منطقتي موساوى والغاصيين ضواحي مدينة مكناس مسرحا لها، وهو مرض بكثيري ينتقل إلى الإنسان كما الحيوان عبر الاتصال مع القوارض، خصوصا الفأر الرمادي، الذي هي بمثابة ناقلات لهذا الميكروب، فظاهرة انتشار الفأر الرمادي هي ظاهرة كانت بارزة خلال السنوات الأخيرة وقد سبق لنا نحن في فرق المعارضة أن نبهنا إليها من خلال سؤال شفوي آني في هذا الأساس خلال الدورة الربيعية الأخيرة، كما قد حذرنا من مخاطر هذا المكروب وانعكاساته من خلال تصريح لنا في القناة الثانية عبر استطلاع قامت به القناة في هذا الموضوع في أول أسبوع من شهر سبتمبر، إلا أن وزارة الصحة لم تولي اهتماما للموضوع ولم تتجاوب مع هذه التحذيرات المبنية على أساس سليم، وبالتالي هذا يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات:

- هل دائما لابد أن ننتظر حتى يستفحل مرض ما يؤدى إلى إسقاط العديد من الضحايا لنقوم بمناقشة القضية في حين أنه إن كنا سنناقش شيء في الأساس فيجب أن نناقش مسألة الوقاية التي تشكل عمق الموضوع؟

- لماذا لم نر تحركا إيجابيا في اتجاه القيام بحملات من أجل القضاء على التزايد المطرد لأعداد الفئران؟

- لماذا ليست هناك حملات دورية ومنتظمة تستعمل فيها الأدوية النافعة وليست المغشوشة وتستعمل فيها الكميات اللازمة وبالصفة السليمة؟

- ماذا فعلت الحكومة من أجل القضاء على بؤر التلوث والأوساخ وانتشار العشوائي لمياه الصرف الصحي وسط التجمعات السكنية، خاصة منها القروية؟

- ماذا فعلت الحكومة من أجل تحسين العمال الذين يشتغلون في شبكة الصرف الصحي وفي النفايات على اعتبار أنهم على اتصال مباشر مع البيئة التي ينتشر فيها هذا المكروب؟ أم أن الحكومة ستنتظر حتى تسقط العشرات من الضحايا لكي تخرج لنا بخطابات فضفاضة هي أقرب إلى... وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس. السيد الوزير، الجواب على الأسئلة الثلاث.

السيد محمد الشيخ بيدالله وزير الصحة العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدين الوزيرين،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أود في البداية أن أعبر للفريق الكونفدرالي، فريق الاتحاد الديموقراطي وفريق الاتحاد الدستوري على طرحهم لهذا السؤال. وفي البداية أريد أن أقول أن الحالة في قرية موساوى أولاد موسى حالة عادية، وقد رجعت المياه إلى مجراها. ثانيا أن أسباب المرض معروفة كما قلت سابقا وهي مرض معروف منذ سنة 1886. وأنه يأتي بسبب بكتيريا تحملها بعض الحيوانات بما فيها الأبقار والخنازير والفئران، وأنها

تنتقل من إفرازات البول إلى المياه العذبة أو التربة المبللة، وبالتالي يمكن أن تصيب البشر، الإنسان، لأنها مرض أنتروبو- حيواني إما بمس أو استنشاق الماء أو شرب الماء الملوث أو عبر الجلد إذا كان فيه خدوشات أو جروح عبر الجلد، وبالتالي فالوقاية والعلاج هو الوقاية والوقاية هي النظافة، نظافة المحيط، نظافة المياه، نظافة البيئة، نظافة المنزل وطبعا نظافة الأطراف. وأن هذا المرض نعرفه في بلادنا منذ سنوات قديمة، ونسجل سنويا ما يناهز 50 حالة.

ما هو مؤلم في هذه الظرفية هو أن الحالات تعدت 35 حالة وأن الوفيات وصلت إلى 8 حالات فقط، 8 حالات مؤسفة مؤلمة، ولكنها 8 حالات في منطقة واحد، في يوم واحد هذا يثير الانتباه طبعا، ولكن لما تمكنا من معرفة الأسباب وتم وجود جثت أي جيف، فئران في عين الماء، تأكدت أن الحادث يتعلق طبعا بتلويث هذه المياه بهذه البكتيريا، وقد اتخذت جميع الإجراءات لتطهير المياه حاليا ولكن يبقى المرض مرتبط طبعا بوجود الفئران في كل مكان من بلادنا.

كذلك أريد أن أقول أنه لم يكن هناك أي تأخر ولا تباطؤ ولا تهاون فيما يتعلق بهذه العملية من طرف الفرق التي اشتغلت إن على صعيد البلدية أو على صعيد وزارة الصحة أو على صعيد أطر مكتب الماء الصالح للشرب، فتعبأ الجميع بسرعة، حينما تم إشعارنا بهذا المرض، لأن المرضى الأولى تم استشفاؤهم في قطاع آخر في مدينة مولاي إدريس، وتم تطويق الوضعية بصفة دقيقة ونقل المرضى إلى مستشفى محمد الخامس بمكناس وتم استشفاؤهم وهو استشفاء طبعا سهل، وكذلك تم التمكن مخبريا من تشخيص البكتيريا لا في الماء ولا بوسائل أخرى عند المرضى، وبالتالي تم رصد وتشخيص المرض ومسبباته ومحدداته بدقة متناهية، أريد كذلك أن أقول أنه من بعد 14 أكتوبر لم تكن هناك حالة أخرى فيما يتعلق بهذا المرض.

أريد كذلك أن أقول أن المرضى كلهم الذين تم إما تشخيص مرضهم في عين المكان أو نقلهم إلى مستشفى محمد الخامس نجوا ولله الحمد من هذا المرض، وأنه لم تكن أية حالة أخرى في المنطقة في قرية موساوى بعد 14 من شتنبر.

أريد كذلك أن أقول أن أقدم الشكر للصحافة الوطنية وللسادة المستشارين والنواب الذين واكبونا طبعا في هذه العملية وأظن أن هذا العمل سيكون له انعكاس إيجابي في مثلا التحسيس، لأن الأمر يتعلق بمحددات الصحة، لا يتعلق الأمر بطبيب ومستشفى وعقاقير، لأنها تخون طبعا في بعض الأحوال يتعلق الأمر بنظافة المحيط، تطهير المياه، الاحتراس من هذه الآفات في الأماكن التي يمكن أن يوجد فيها الفئران، ولابد كذلك من أن نقول أن هذه البكتيريا تعيش 6 أشهر في الماء، ونفس الشيء بالنسبة للتربة المبللة، وأن هناك 7 أنواع يتقاسمها البشر مع الحيوان بما فيها البقر وأن طبعا هناك إشكالية مهمة فيما يتعلق بالمجازر وبالأطباء البيطريين وهناك احترازات مهمة في هذا الميدان وبالناس الذين يشتغلون في تطهير السائل وتطهير الصلب، وبالتالي فكل ما كان هناك خط تماس بين الإنسان والماء الشروب الملون بهذه الجراثيم أو التربة المبللة أو مسائل أخرى يمكن أن تعطي هذا المرض.

أريد أن أشير فقط أن هناك مؤخرا باخرة أوربية إنسان مرض لأنه شرب من مادة كان فقط فوقها تبول فأر، وبالتالي فكل المواد التي يمكن أن تكون باتصال مع فئران في بلادنا إن لم تنظف فهي مبدئيا يمكن أن تحمل هذه البكتيريا. شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد أفرياط في إطار التعقيب.

السيد المستشار عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتان، والسادة المستشارون،

للأسف كنا ننتظر من السيد الوزير أن يتعامل مع هذا الموضوع بنوع من المسؤولية-ونحن نأسف،السيد الوزير، أنكم قلتم بأن هذه المسائل عادية وأنه فقط 16 من الضحايا الذين كانوا، نحن لانفرط في واحد من أمتنا وبالمناسبة نتقدم باسم الفريق الكونفدرالي بأحر تعازينا إلى عائلات ضحايا هاته الكارثة ونتمنى أيضا راجين من العلي القدير أن يسكن فسيح جناته هؤلاء الضحايا، ثم أيضا، السيد الوزير، هذه الكارثة أصبحت تطرح أكثر من سؤال حول السياسة الصحية ببلادنا، حول مصالح حفظ الصحة ببلادنا، حول السياسة الوقائية، ونحن نعلم أنه في بداية الستينات وأيضا في السبعينات كانت هناك حملات بين الفنية والأخرى لمحاربة انتشار الحشرات وأيضا الفئران إلى غير ذلك، والآن ، السيد الوزير، هذا يؤكد مرة أخرى بالملموس هو أنه إضافة إلى هذه المسألة التي قلت غياب استراتيجية واضحة، وسياسة صحية واضحة، على

اعتبار أنه الحق في التطبيب والحق في الصحة هو يدخل في إطار حق من حقوق الإنسان، كيف تنص على هذه الأشياء عدد من المواثيق الدولية، وأيضا نستغل هذه المناسبة وخاصة أن مكونات قطاع الصحة تأخذ مجموعة من النضالات والاحتجاجات ليس فقط من أجل الملف المطلبي أو ما هو مادي، بل أيضا للمطالبة بإعادة النظر في السياسة الصحية ببلادنا وبجعل حد لكل أشكال التسيب الذي تعرفه العديد من المستشفيات، حيث أن هناك بعض المدراء في عدد من المستشفيات يعتبرون أن هاته المستشفيات هي..

السيد رئيس الجلسة:

وحدة الموضوع السيد المستشار وانتهى الوقت

السيد المستشار عبد المالك أفرياط:

هذا في ارتباط بالموضوع. ونحن لا نشاطر، السيد الوزير، بحيث يقول بأن الوزارة حاضرة، حاضرة فعلا ولكن من خلال الزيادة فقط في أسعار تكلفة التطبيب، حاضرة من خلال أيضا لا في الزيادة في تسعيرة الفحوصات وإلى غير ذلك. إذن هذه الوضعية، السيد الرئيس، إذا سمحتم..

السيد رئيس الجلسة:

لا، انتهى الوقت سيدي، ما بقاشاي مسموح، انتهى الوقت.

السيد المستشار عبد المالك أفرياط:

ما تعاملوشاي معنا... فعلا لأنه...لأن الواقع مر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا السيد المستشار ما عندكش الكلمة. شكرا. في إطار التعقيب السيد الرئيس تفضلوا.

السيد المستشار أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير، سؤالكم هو فيما يخص يعني من الناحية التقنية هو سؤال يمكن الجميع الآن وصل على أن الأسباب والمسببات لهذا المرض، إلا أنه الحل الذي كنا نحن نطالب به من وزارة الصحة هو أن وزارة الصحة بالفعل يعني لم تتحرك، منين كنقولها يعني في أول شتنبر نبهنا بهذه المعضلة ديال الفأر والذي عرفته المناطق الجنوبية وبالأخص في القطاع الفلاحي، وطلبنا باش خص وزارة الصحة والسلطة المحلية ووزارة الفلاحة تبذل مجهود، فإذا به وزارة الفلاحة بذلت مجهود ماشي هو المطلوب ولكن كيفما كان الأمر خرجت للساحة، السلطات المحلية نظمت تويزة على مستوى المناطق الجنوبية، ولكن وزارة الصحة كانت غائبة إلى أن ظهر هذا المرض في نواحي مكناس.

السيد الوزير،

ما هو دور وزارة الصحة في الحقيقة؟ حنا بغينا السيد وزير الصحة يوضح لنا أشنو هو الدور اللي خص وزارة الصحة تلعبه. تتعرفوا السيد الوزير، على أنه مدينة مراكش الآن تطهير السائل ديالها لم يعالج منذ سنة 1976، وهذا خطير جدا، بحيث أنه في 76 لما كان تطهير السائل في يد الجماعة، كانت الجماعة تخصص اعتمادات من أجل شراء الدواء باش يمكن يتم تطهير السائل، باش يمكن يتعالج تطهير السائل، ولكن الآن بأنه "لارادیما" أخذت هذاك تطهير السائل، الآن "لارادیما" تقول أنها هي غير مسؤولة على القيام بهذه العملية والجماعات المحلية ماعندهاش واحد البند باش تشري هذاك الدواء من أجل تطهير هذاك السائل، والآن مدينة مراكش فهي تعيش حالة خطيرة جدا بحال هذه التي تعيشها مكناس، بحيث أن الفأر ولى كيطلع لعباد الله في الديور ديالهم، إذا ماشي وزارة الصحة هي المسؤولة عن هذا المشكل من المسؤول؟ لاراد وهي تتبرى تتقول لك وهذا ماشي اختصاصي، الجماعة المحلية ماعندهاش البند، ما بقاش عندها البند باش تشري الدواء، إذن من المسؤول؟ أين هو دور وزارة الصحة؟ إذا كانت...

السيد رئيس الجلسة:

الوقت اللي اتفقتم عليه..

السيد المستشار أحمد بنا:

أولا منعتونا من إضافة سؤال، ثانيا كتجيو للأسئلة ديالنا وهنا فين كتبغيو تتدخلوا مع العلم أنها أسئلة، يمكن أنها تفيد..لأنه هذه حالة وطنية... المشكل السيد الرئيس، السيد الوزير، ماشي هو هذاك هذا المرض الذي عرفناه جديد ولكن هاذ لاتيفويد اللي عاودنا سمعنا كذلك 14 الحالة واش هي ناتجة... جاءت من هاذ الأمراض أو مناش، حنا كنبقاو جالسين حتى تقع الواقعة عاد كنوضو كنغوتو، أما منين كتجي وسائل الإعلام أو كيجيو النواب أو المستشارين وينبهون سنة هذه قبل حتى شي وزارة ما كتحرك، إذن هذا هو اللي بغينا السيد الوزير نعرف أشنو هو دور وزارة الصحة فيما يخص هذه المعالجة يعني القبلية، ماشي حتى توقع المرض. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

أريد في البداية أن أقول لو كانت لي مناسبة في الأسبوع الماضي أن أقدم التعازي إلى عائلات هؤلاء الضحايا الذي طبعا حزت في أنفسنا وحزنا لفقدانهم جميعا وطبعا أنا لن أتأبط هذا الملف لكي أزايد مع أي كان على حساب هؤلاء. أريد كذلك أن أقول أنه ليست لدينا وسائل خاصة لرصد وجود هذه البكتيريا داخل دماء الفئران ولكن عملنا هو الرصد والتتبع والإنذار حينما تكون هناك مؤشرات طبية موضوعية توحي أن هناك خطر ولدينا مراصد على الصعيد الوطني تتابع... تقوم برصد وتنذر كلما كان هناك خطر في أي وباء كيفما كان نوعه، وأن هذه المراصد تعمل بجد وبمسؤولية عالية، وهي موزعة على الصعيد الوطني ومعترف بها على صعيد المنظمة العالمية للصحة وتشتغل، ولكن هذه الأمراض التي لايمكن رصدها فوق en amont طبعا ليس من مهامنا أن نقوم بحملات لإبادة الفئران، ولكن حينما يكون هناك رصد حالة أو شبهات في منطقة ما نشتغل مع المصالح المختصة لنقوم بمسح enquête في نفس المكان وتقوم الوزارة بعد ذلك باستشفاء أو البحث عن مؤشرات لاحتمال وقوع مرض ما، وكذلك نقوم مع الفرق الأخرى بما يجب أن نقوم به، وقد تم ذلك فعلا مع وزارة الفلاحة ومع البلدية والعمالة فيما يتعلق بموساوى، ونتمنى طبعا أن نتحكم جميعا بتوأدة في التحكم في هذه الوبائيات، قبل أن تصل إلى الإنسان.شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسم المجلس نشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة، سؤال آني أخير موجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول اعتصامات حملة الشهادات المعطلين للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، البوجادي عبد الحميد، المصطفى تومة، الهاشمي السموني، أحمد الإدريسي عبد الله خنوفة- محمد صالح اقميزة، عبد اللطيف اسطمبولي، عبد القادر قوضاض. الكلمة للسيد اسطمبولي.

السيد المستشار عبد اللطيف اسطمبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

تعرف الحركة الاحتجاجية تصعيدا خطيرا في الآونة الأخيرة، وذلك في جميع مدن وقرى المملكة. وتهم هذه الاحتجاجات مختلف فئات المعطلين الذين يرمون من خلال ذلك إثارة انتباه الحكومة إلى الوضعية المزرية التي تعيشها فئات عريضة من الشباب من جراء العطالة والتهميش.

وإذ لا يمكن لأحد أن ينكر المجهودات الجبارة التي قامت وتقوم بها مختلف مؤسسات الدولة، وذلك من أجل امتصاص البطالة عبر إطلاق ديناميكية اقتصادية يكون محورها الأساسي تفعيل الاستثمار المنتج الذي يمكن من الرفع من وثيرة التشغيل، إلا أن تنامي ظاهرة عطالة حاملي الشهادات بالخصوص وبشكل مطرد الذي نراه اليوم يجعل المجهودات السالفة الذكر غير كافية وغير مجدية.

ومما يزيد، حضرات السادة المستشارين المحترمين، من خطورتها هو المقاربة الأمنية التي يرجع إليها أحيانا بعض المسؤولين لفك اعتصامات أو احتجاجات المعطلين في الوقت الذي أن الصواب هو أن يلجأ المسئولون إلى الحوار المسؤول والتفاهم ووسائل الإقناع أخذا بمثل وزارة الداخلية التي تخلت عن هيمنتها كوزارة أم الوزارات وأصبحت وزارة منفتحة تصغي وتأخذ بعين الاعتبار آراء الآخرين. نضرب مثال أن أي وزارة الداخلية قبل أن تعرض على الحكومة مشروع قانون إصلاح الجبايات المحلية فضلت أن تعرضه على جمعية رؤساء مجالس العمالات والأقاليم وذلك للأخذ بآرائها واقتراحاتها. وعلمنا أيضا أنها ستلتقي مع المنتخبين والمهتمين من كل جهات المملكة وهذا هو التوجه الجديد والصحيح.

وانطلاقا من هذه الثقافة الجديدة المجدية، نسأل هل بعض الوزارات مستعدة لأخذ العبرة وتجنب المقاربة الأمنية التي لا يسلم منها حتى المعاقين والمكفوفين، وكما يعلم الجميع فإن المقاربة الأمنية لا تستطيع أن تحل المشاكل، بل المشاكل تتراكم والوضعية تزداد سوء ونتساءل في مكونات اتحاد الحركات الشعبية عن الإجراءات المتخذة للتخفيف من عبء المعاقين والمكفوفين العاطلين؟

السيد الرئيس،

فعلى ضوء قرار مجموعة حاملي الشهادات بجميع أصنافهم نود أن نثير انتباه الحكومة للتخلي عن

مبررات والأسباب والحال أن سياسة التهميش لا تؤدي إلا إلى قوارب الموت أو الانحراف، بل الصواب هو التعاطي بكل جدية ومسؤولية مع قضية عطالة حاملي الشهادات الجامعية، خاصة منهم مجموعة المعاقين والمكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي هذا السياق فإن مجموعة كبيرة من هؤلاء المعاقين والمكفوفين المعطلين اغتنموا فرصة لقائنا بهم واحتجوا عن حرمانهم من أبسط حقوقهم التي تتجلى في تتبع البرامج التلفزية التي لا تتوفر على الترجمة الفورية بالإشارات، والهدف من هذه الإجراءات والتدابير هو السعي لإدماجهم الكلي في المجتمع متمتعين بجميع حقوقهم المعترف لهم بها دوليا من أجل حياة كريمة، ومع ذلك عند الضمائر الحية بعزيز.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير للجواب.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والتكوين المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة البرلمانيين المحترمين،

السادة المستشارون المحترمون،

رمضان كريم.

أود في البداية أن أكون متفقا تمام الاتفاق مع المستشار المحترم على أن المقاربة الأمنية هي ليست المقاربة التي ستعالج إشكالية البطالة في بلادنا، فالمقاربة الصحيحة هي المقاربة الاقتصادية والمقاربة كذلك التعليمية، فبلادنا فعلا كانت إلى هذه السنوات الأخيرة في منظومتها التعليمية كانت تكون تكوين عام وبصفة عامة للإدارة، فوصل الوقت اليوم الإدارة غصت بالموظفين والتكوين لازم أن يكون كذلك متوازن مع ما يحدث في عالم الشغل، فتدفق خريجي التعليم العالي بوثيرة مرتفعة في إطار مناخ تطبعه محدودية مناصب العمل لا بالقطاع الخاص ولا بالقطاع العام، فإضافة إلى عدم الملاءمة بموهلات بعض فئات الخريجين وحاجيات الاقتصاد، هذه العوامل كلها أحدثت اختلالا بين العرض والطلب. فعلى سبيل المثال في المتوسط بين سنة 2000 و2002 كان هناك تخرج ديال 98.000 من حاملي الشهادات العليا وكذلك حاملي شهادات التكوين المهني وأحدث 67000 منصب شغل، وبقيت 31.000 من حاملي الشهادات، علما أن هناك تراكمات هذه 31.000 تتراكم سنة بعد سنة وبذلك فعلا هناك جحافل مهمة من الشباب الذين لا يشتغلون، فما هي الحلول في هذا الميدان؟

أظن أن الحلول هي حلول ماكرو اقتصادية، يجب علينا أن ننتج، ثم ننتج، ثم ننتج، يجب علينا أن نستثمر وخلق مناصب شغل، كذلك أظن يجب علينا وهذا كذلك منظومة تعليمية تقوم به الآن في إطار الميثاق الوطني للتعليم، يجب علينا كذلك أن نلائم التكوين لعالم الشغل.

فيما يخص وزارة التشغيل بغيت غير نقول للإخوان المستشارين المحترمين أننا بصدد تهييء واحد المبادرة للتشغيل خاصة للشباب العاطل، وهذه المبادرة ستبلور في واحد القانون الذي سيعرض على أنظاركم في أقرب الآجال إن شاء الله، وهذا القانون سيكون محفز ويعطي تحفيزات خاصة للمقاولات وكذلك للقطاع الخاص من أجل إنعاش تشغيل الشباب العاطل.

ونتمنى إن شاء الله أن نكون عند حسن الظن وأريد أن أقول بصفة عامة أن هذه المعضلة مع الأسف في جميع أنحاء العالم، في المعمورة كلها إلا وهناك إشكالية البطالة، وخاصة منها حاملي الشهادات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن باسمكم نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. وننتقل إلى الجزء الثاني المتعلق.. باقي شي حاجة، مرحبا، إذن سنكرر الشكر من جديد.

ننتقل إلى الجزء الثاني من جدول الأعمال لمعالجة بقية أسئلة السادة المستشارين، فعلا هناك التشغيل والتكوين المهني. السؤال الأول موجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول تعميم الضمان الاجتماعي للفئات العمالية للمستشارين المحترمين السادة: إدريس العلوي، الغازي اغرارية، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، الحاج الطاهيري. الكلمة للسي اغرارية.

السيد المستشار الغازي اغرارية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، لاشك أن الطبقة العاملة بجميع فئاتها تلقت نبأ المصادقة على مدونة الشغل التي تضمن حقوق العمال بارتياح كبير، إلا أن بعض أرباب العمل في العديد من المقاولات والشركات والمعامل لم يتفهموا وإن لم نقل يتجاهلوا بعض الواجبات والحقوق التي تنص عليها مدونة الشغل، حيث يمتنعون عن تسجيل العمال والعاملات في لوائح مؤسسات الضمان الاجتماعي، الشيء الذي يضيع على هذه الفئات الكثير من الفوائد المادية والاجتماعية، خاصة بعد سن التقاعد.

فقد آن الأوان، السيد الوزير، أن تقوم مصالح هذه الوزارة المهمة بواجباتها أحسن قيام خاصة مفتشي الشغل الذين يصلهم عدد كبير من المشاكل التي تعاني منها الطبقة العاملة، وأن تعقد كذلك ندوات لتحسيس أرباب العمل والعمال حتى نصل إلى الشراكة الحقيقية داخل المقاولة كما فعلت بعض الدول المتقدمة، وسؤالنا، السيد الوزير، هو كالآتي:

هل هناك من إجراءات ستقوم بها مصالح وزارتكم من أجل تعميم الضمان الاجتماعي على كافة الفئات العمالية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم. شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال المهم، وكذلك باهتمامه بالتغطية الاجتماعية لعمال القطاع الخاص ببلادنا. ففي البداية أريد أن أقول أن جلالة الملك حفظه الله أولى أهمية كبرى لتوسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وإصلاح أنظمة التقاعد خلال الخطاب الهام الذي ألقاه أمام السادة البرلمانيين المحترمين في الافتتاح.

ففي هذا الاتجاه المجلس الإداري للصندوق الضمان الاجتماعي سبق له أن تبنى مخططا استراتيجيا لفترة 2002-2005، يستهدف إعادة هيكلة الصندوق وتحسين مردوديته ومن أهم ما يتضمنه هذا المخطط كذلك محور أساسي يهدف إلى إعادة تأهيل هيأة التفتيش واحترافيتها وكذا المراقبة التابعة للصندوق، وذلك من أجل ضمان تطبيق سليم لنظام الضمان الاجتماعي. ويرتقب أن يصل عدد المؤمنين الاجتماعيين في أفق 2005 إلى مليوني أجير، علما أن في 2002 كان هذا العدد لا يفوق مليون و300. ووصل هذا العدد في 2003 إلى ما يناهز مليون و700 يعني هناك ارتفاع مستمر خلال هذه السنوات الأخيرة.

والجدير بالذكر أنه بفضل الخدمات الجديدة التي أسندت للصندوق منها التغطية الصحية الإجبارية فسيتضاعف عدد الأجراء المؤمنين ابتداء من دخول هذا النظام حيز التنفيذ سنة 2005 إن شاء الله. ومن أجل تجاوز ضعف نسبة التغطية التي تعاني منها بعض القطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاعات الفلاحة وقطاع الصيد البحري والصناعة التقليدية فإن وزارة التشغيل والتكوين المهني وبتنسيق مع القطاعات الحكومية المختصة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعمل حاليا جاهدة على ملاءمة مقتضيات نظام الضمان الاجتماعي مع الخصوصيات المميزة لهاته القطاعات، وهو ما سيكون له انعكاس إيجابي على الرفع من نسبة التغطية في هذه القطاعات وانخراط عدد أكبر من المستفيدين.

شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، السيد اغرارية في إطار التعقيب، تفضل.

السيد المستشار الغازي اغرارية:

شكرا السيد الرئيس. ليس لنا تعقيب وإنما نشكر السيد الوزير على جوابه القيم، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن أعتقد أنه يمكن أن نشكر السيد الوزير الآن على مساهمته القيمة، ننتقل الآن إلى قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي، سؤال حول الحي الجامعي ظهر المهراز بفاس للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، محمد الهبطي، محمد سعدون، علي القديوي، عبد السلام خيرات. الكلمة للسيد رئيس الفريق محمد الخضوري.

السيد المستشار محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

تعترض الطلبة الجامعيين مع حلول موسم الجامعي الجديد مجموعة من القضايا والمشاكل التي تعوق تفرغهم وانصرافهم إلى الدراسة والتحصيل، يأتي وفي مقدمة معاناتهم الإقامة بالأحياء الجامعية رغم تواضع مرافقها وخدماتها، ورغم المجهودات التي تبذلها وزارتكم من أجل ظروف الطلبة، فإنها لا تستجيب

للحاجيات الملحة والمتزايدة لعموم الطلبة وخاصة المنحدرين منهم من الفئات ذات الدخل المحدود، فالحي الجامعي بظهر المهراز بفاس على سبيل المثال له طاقة استيعابية لا تمكن من إيواء الراغبين في الإقامة به، هذا بالإضافة إلى الشقوق والتصدعات التي ظهرت في جدرانه، الأمر الذي يشكل تهديدا على حياة القاطنين ومجموعة العاملين. لهذا نسائلكم – السيد الوزير- هل الإجراءات والقرارات التي تكون قد اتخذتموها تفاديا لما يمكن أن يحدث جراء الشقوق البارزة في الجدران.

وهل من برنامج ومشاريع لإحداث أحياء جامعية جديدة بفاس أو رفع الطاقة الاستيعابية للموجود منها على الأقل. وشكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي للإجابة.

السيد حبيب المالكي وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال الذي يؤكد أهمية الخدمات الاجتماعية المقدمة لطلبتنا وكذلك أغتنم هذه الفرصة، السيد الرئيس، لأ ذكر بالمجهود الذي تبذله الحكومة في هذا المجال، حيث نخصص 2/3 ميزانية تسيير وزارة قطاع التعليم العالي باستثناء كتلة الأجور لفائدة الخدمات الاجتماعية، لكن يبقى هذا المجهود دون مستوى ما نطمح إليه جميعا، حيث أن هناك خصاص على المستوى الوطني حوالي 100.000 سرير، وذلك ناتج عن تزايد عدد طلبتنا وهذا تطور جد إيجابي، لذلك وضعنا مخططا وطنيا في الأسبوع الأخير بمناسبة انعقاد لأول مرة المجلس الإداري للمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، وهذا المخطط الوطني يمتد من سنة 2005 إلى سنة 2009-2010 ويهدف إلى إعادة بناء عدد كبير من الأحياء الجامعية، وخاصة استئناف بناء إقامات جامعية جديدة بالمدن الجامعية المغربية الأساسية، اعتمادا بمبدأ نعتبره مهم جدا، وهذا المبدأ يتجلى في إشراك بعض الفعاليات التي تعمل في القطاع الخاص ولها اهتمام بالإنعاش العقاري، وكذلك إشراك صندوق الإيداع والتدبير، بالإضافة إلى ميزانية الوزارة.

وكذلك نحن بصدد تفعيل عدد من الإجراءات التحفيزية ذات الطابع الضريبي، والمشجعة لبعض المنعشين العقاريين في هذا المجال. وبهذه المناسبة كذلك لا يمكن إلا أن نذكر بالدور المهم الذي تقوم به مؤسسة محمد الخامس من خلال بناء عدد من دور الطالب في مدن جامعية وهناك مشروع تم إنجازه أخيرا بمدينة فاس، كما أننا في نهج سياسة القرب في مجال جعل المراكز الجامعية قريبة من الأماكن التي يسكن بها الطلبة من خلال ما سميناه بالكليات متعددة الاختصاصات على سبيل المثال مدينة تازة التي تحتضن الآن كلية جديدة وعدد الطلبة وصل إلى 3000.

فيما يخص ظهر المهراز أنا مع السيد المستشار، حيث أصبح متلا شي ويشكل خطر بالنسبة لطلبتنا خاصة الجناح الذي أشار إليه، لذلك خصصنا غلاف مالي بالنسبة لسنة 2005، يتجاوز 10 ملايين درهم. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد المستشار. تفضل.

السيد المستشار محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير، نشكركم على هذه التوضيحات فيما يخص منهجية عملكم مستقبلا فيما يخص الحي الجامعي بفاس، إلا أن أذكر السادة المستشارين والرأي العام من خلال هذه الجلسة أنه منذ افتتاح الجامعة من غير القرويين منذ افتتاح الجامعة بفاس من الستينات، تبنى حي جامعي ديال البنات، أما الأحياء الجامعية كلها سكنات عسكرية، كانت فيها وتيسكنوا فيها les sous officiers militaires وتعطات للطلبة. إذن من الستينات إلى 2000 لم يبن أي حي جامعي، من غير الحي الجامعي للبنات ومن غير مؤسسة ديال الطالبة الذي دشنها صاحب الجلالة في الأسابيع اللي فاتت واللي مولها صندوق محمد الخامس، هذا للتذكير للرأي العام. تنأكدو أنه فاس لم تستفد بالقسط اللي خصها تستفيد منه فيما يخص الإقامات الجامعية، التي تعتبر هي مدينة من المدن الجامعية الكبرى.

النقطة الثانية أن المناخ الذي يوجد عليه الحي الجامعي ديال فاس، حضرنا واحد العدد ديال الأسئلة طرحناها أنه مناخ يكون خطورة، لأنه جاء قريب من

واحد دور الصفيح ديال ظهر المهراز اللي معروف، وقريب من سكنات عسكرية مازالت...إذن كاين واحد الخطورة بالنسبة للأحياء الصفيحية المجاورة لهذا الحي، والتي تكون مناخ الذي ليس ملائم على كل حال بالنسبة للدراسة وبالنسبة للتحصيل.

النقطة الثالثة هو كاين البطء ديال المنجزات، هذه الميزانية خرجت حقيقة ولكن كان لازم أنه تستعمل قبل الدخول الجامعي باش نتجاوزو هاذ النقصان اللي عندنا في السكن بالنسبة لطلبة الأحياء الجامعية بفاس. المقترح بالنسبة لنا هو إحداث حي جامعي جديد خارج هذه المنطقة، يكون واحد الإنجاز ديالو إما على مراحل متعددة ويأخذ بعين الاعتبار القرب بالنسبة للجامعات كلها، وشكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا اطلب من السيد المستشار كأحد ممثلي مدينة فاس بتنسيق مع السلطة وكذلك رئاسة الجامعة أن يوفروا لنا أرض وألتزم رسميا ببرمجة حي جامعي في غضون سنة 2005-2006.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله. شكرا السيد الوزير. ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول وضعية النقل الطرقي بالوسط القروي للمستشارين المحترمين السادة: العربي المحرشي، محمد بلحسن، الحو المربوح، سيداتي الشكاف، محمد البطاح.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

لا تخفى عليكم أهمية قطاع النقل الطرقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا وخاصة بالوسط القروي، حيث يعد هذا القطاع بمثابة شريان ينعش الاقتصاد ويساهم في تنقل الأشخاص والبضائع وربط صلة بين المناطق والأقاليم، إلا أن وضعية هذا القطاع بالوسط القروي لا تساير الطلب بل أنها بعيدة كل البعد عن تغطية الحاجيات الملحة للمواطنين، الشيء الذي أفسح المجال لبروز ظاهرة النقل السري التي تستعمل وسائل تنعدم فيها أدنى شروط السلامة وتعرض حياة الأشخاص وممتلكاتهم للخطر. لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لحل معضلة النقل بالوسط القروي؟ وما هي استراتيجية الحكومة لتطوير قطاع النقل الطرقي وعصرنته وتحسين خدماته؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد وزير النقل والتجهيز للجواب.

السيد كريم غلاب وزير النقل والتجهيز:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

إخواني الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

فجوابا عن هذا السؤال، أريد أن أشير إلى أن الحكومة تولي أهمية بالغة لحق المواطن خصوصا المواطن في العالم القروي في التنقل، وهكذا تقوم بمجهودات كبيرة في هذا الميدان، لا فيما يتعلق بتوسيع الشبكة الطرقية في العالم القروي في برامجها الخاصة بفتح الطرق، ولا بمعالجة إشكالية النقل بالعالم القروي. وهكذا في هذا المجال قامت هذه الوزارة باعتماد نظام النقل المزدوج في مجال النقل القروي، ومنذ سنة 95 تم منح ما يناهز 2261 رخصة من هذا النوع من النقل القروي، هذا لمعالجة إشكالية ما يسمى بالنقل السياسي، إلا أنه تبين أن ما يناهز 50% من هذه الخطوط لا تستغل نظرا لقلة مردودية هذه الخطوط، بالرغم من الطلبات والرخص تبين عدم أو انعدام الدراسات المردودية لهذه الخطوط، الدراسة المسبقة قبل طلب هذه الرخص.

إضافة إلى ذلك أريد أن أشير إلى أن وسعنا كل ما يمكن إعطاء هذه الرخص خصوصا في السنتين الأخيرتين، وعلى سبيل المثال خلال سنة 2003 تم منح 538 رخصة، إذا قارناها مع سنة 2002، أعطيت 235 رخصة، يعني أكثر من 125 في المائة ديال الارتفاع، يعني أكثر من ضعف ديال عدد الرخص هذا يبين رغبة الوزارة في إعطاء الفرصة لكل من يريد استغلال مثل هذه الخطوط، إلا أنه لا نتوصل بما فيه الكافي من الطلبات من هذا النوع، وحاليا يمكن لي أن أقول لكم السيد المستشار أننا ليس لدينا على مستوى اللجنة المركزية، أذكر أنه هناك لجنة إقليمية يترأسها عامل صاحب الجلالة للإقليم، ثم اللجنة المركزية وفي هذا الوقت مثلا لا يوجد علينا بالرغم من الطلب الكثير

الموجود والذي يدل عليه تواجد النقل السري ليس لدينا أي ملف يعني كامل للمعالجة على المستوى الوطني، فنقوم بالتحسيس على المستوى الإقليمي حتى تتمكن هذه اللجان من دراسة الطلبات المحلية، وأذكر أن نعطي أهمية طبقا لدورية قمت بها وتقدمت بها للسادة العمال لذوي أو من يقوم بما يسمى بالنقل السري، يعطوهم الأولوية، ثم الشباب العاطل في هذه المنطقة وهذا واحد الدورية تدل على ذلك، يبقى في المسطرة تحسيس السادة العمال وأعضاء هذه اللجنة للقيام ببلورة وبتفعيل هذه اللجان على المستوى الإقليمي، ونقوم بذلك، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، إذا سمحت خلي لنا هاذ التعقيب باش يمكن لنا نتطرقو لآخر سؤال الذي بقي لنا في إطار الوقت إذا... شكرا على التسامح. إذن آخر السؤال لأن الوقت يدركنا باش الكل يستفيد من وقت التغطية، آخر سؤال موجه حول برنامج الكهرباء القروية للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، محمد الجوهري، الصوالحي بوزكري، حميد المودن، سفيان القرطاوي، لحسن عباد، محمد عدال، علي أساكتي، نور الدين عبد القادر. الكلمة للسيد السباعي.

السيد المستشار مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لا أحد يخفى عليه الأهمية والدور المتميز لبرنامج الكهربة القروية، حيث استطاعت الحكومة بفضله من إيصال الكهرباء للعديد من المناطق بعالمنا القروي، خاصة بالمناطق النائية والجبلية، لكن رغم الإيجابيات التي نسجلها لهذه البرامج، فقد أظهرت الممارسة بعض السلبيات، نعتقد أن الوقت قد حان من أجل إعادة النظر خاصة في الشروط والمقاييس المعتمدة من أجل تنفيذ أهداف هذا البرنامج، حيث أصبح واقع العالم القروي بسبب ذلك منقسما إلى مناطق تتكون من دواوير جزء منها توصل بالكهرباء والجزء الآخر لا يزال ينتظر، دون أدنى مراعاة لشعور ساكنة هذه الدواوير المنتمية لنفس المنطقة، بل أصبحنا نلاحظ منازل لم تتوصل بالكهرباء وهي لا تبعد إلا ببعض الأمتار من مثيلاتها المنتمية لنفس الدوار أو القبيلة، وهذا يؤثر سلبا على نفسية المواطنين القرويين ناهيك عن الشروط التعجيزية التي أصبحت تواجه بها الجماعات القروية الضعيفة التي تريد تمكين المناطق التابعة لنفوذها الترابي بالكهرباء.

لكل ما سبق نسألكم السيد الوزير:

ما تقييمكم لبرنامج الكهربة القروية على ضوء الملاحظات الذي سردنا سالفا؟

كيف ترون معالجة هذا الموضوع؟ وهل هناك من استراتيجية محددة من حيث الزمن لدى الحكومة لتمكين كل ساكنة العالم القروي من الكهرباء دون أي استثناء؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الطاقة للإجابة.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

أولا وقبل كل شيء نتيجة تعميم البرنامج الوطني للكهرباء القروية فهي نتيجة أكثر من حسنة، إذا شفنا الأهداف، الهدف الاستراتيجي الأول وهو نوصل الكهرباء القروية في العالم القروي في غضون 2007 عوض 2010، وهذا شيء مهم جدا، نتيجة 2003 تبين بأن حقيقة سنصل إن شاء الله لهذا الهدف الأساسي وهو كنا توقعنا باش ستكون التغطية ب58%، فإذ وصلنا إلى63% آخر 2003. في سنة 2004 كانت البرمجة باش سنصل على الصعيد الوطني ل70%، الآن إن شاء الله سنصل لأكثر من 73% من ناحية التغطية. هذه من الناحية ديال الأهداف، لأن الضوء خصو يوصل للمواطنين والمواطنات في العالم القروي، وكنعرفو الحاجيات والهدف اللي تابعين لها.

فيما يخص بعض المشاكل، تطرقتم للجماعات القروية الضعيفة، كنت أشرت لهذا المجلس الموقر بأن الدولة تقوم بواجبها، لأن كنعرفو هذا المشكل كاين جماعات قروية فقيرة فعلا، ولهذا كاين تدخل الدولة بتعاون مع جميع المصالح المعنية، لا وزارة الطاقة والمعادن، المكتب الوطني للكهرباء، وزارة الداخلية وإلى غير ذلك لتمكين حقيقة باش هذه الجماعات القروية يركزوا ويعملوا باش البرنامج يتم فعلا في جهتهم، ولكن من ناحية الحصيلة اللي وصلنا لها وهو كنلاحظو بأن بعض كثير من الجماعات القروية لم تحدد أولوياتها في البرمجة المالية السنوية، وهذا شيء مهم جدا من ناحية تدبير وتسيير الموارد المالية

للجماعات القروية. فلهذا نلتمس منكم كممثلين للسكان باش يكون تنسيق مع اللجان الإقليمية التي تسهر على هذا البرنامج، ومع رؤساء الجماعات على صعيد الدائرات المتواجدة في الإقليم، مع المجالس الإقليمية لتمكين حقيقة الوصول بهذا البرنامج لهدفه الذي سيكون 2007، وعندنا أمثلة كثيرة على صعيد المملكة، اللي هم اللجان والمجالس الإقليمية، المجالس الجهوية، اللي هم كيديروا أولويات في التدبير المالي في جهتهم وكيوصلوا لنتائج أكثر من حسنة وحنا منين كتكون شي مشاكل خاصة في دوار ما أو في قرية ما أو في جماعة قروية ما فالباب مفتوح ديال المكتب الوطني للكهرباء، والإدارة ديال الطاقة في الوزارة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب، في دقيقتين.

السيد المستشار مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكرك على جوابكم القيمة، فعلا الوثيرة اللي غادي بها العالم القروي في الكهربة كلشي كيشهد بها، إلا أن هذه الوثيرة لم نتابعها، السيد الوزير، بمسائل الموارد البشرية، حتى الناس الذين خرجوا للتقاعد ما عوضوتهمش السيد الوزير، لا يعقل بأن جماعة مثلا في مركز ديال سبت كزولة اللي أنتمي إليه تابعة ليه 9 جماعات تقريبا على 70 أو 80 كلم مربعة تقني واحد وشاف اللي كاين في البوسط، إذا كان شي انقطاعات اللي تمتد حتى 48 ساعة السيد الوزير، نتساءل على هؤلاء الناس اللي تنتسناو l'équipe تجي من اليوسفية أو من مراكش باش...

فيما يخص البرمجة ديال واحد ديال الجماعات اللي فعلا برمجوا اتفاقيات مع المكتب، ولكن ما تيتوصلوش بذيك الاستحقاقات ديالهم، حتى كيدوز المشروع ديال الميزانية في شهر 10، يتفاجؤون بأن هو المكتب الوطني أرسل لهم التريتة ديالهم في شهر 3 أو في شهر 4، وهذا يعطل واحد العدد ديال المسائل على المواطنين اللي الأعمدة واقفين في البيان ديالهم، ولكن كاين قرار ديال الوزير أو ديال المكتب إذا ما كانتش الجماعة مخلصة، يتعاقب هذاك المواطن ما يدخلش العداد ديالو حتى تخلص الجماعة. نطلب منكم السيد الوزير هاذ المواطن حتى هو تيخلص واحد الاستحقاقات ديالو والاشتراكات ديالو، يتعطاه الضو والجماعة إذا بينها مع المكتب شي مسائل تابعة مسائلها حتى تؤدي واجبها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. شكرا السيد الوزير. إذن قد أتينا على نهاية الجلسة.

السيدة المستشارة، السادة المستشارين، باسمكم نشكر كافة أعضاء الحكومة على مساهمتهم. وأشكركم كذلك السادة المستشارين على صبركم ومواكبتكم لهذه الجلسة. رفعت الجلسة.